

King Saud University

المولود ثم المولود من الهبوط والضرورة سواء كان مقوما للمولود ستمها اولها  
 تابعه وانما لم يكن ذ والمولود كالمولود فهو لما تحت المولود لم يسبب المولود على  
 عزوت قيا سبق فيكون اليقين حاصله بكون المولود على الحكم والخاص  
 جوده من ذى المولود فهو المولود على المولود انتهى وهما ثباتك وهران الشيخ  
 ذهب الى ان العلم اليقيني كالمسبب لا يحصل الا من جهة السبب فالعلم  
 سببه لا يحصل على اليقيني فلو لم يظن من البرهان الى التكميل بل  
 فيه من المدلول على العلة او من احد معلولى علة على ضرورة حب الشيخ  
 الى ان ما ليس له سبب اما ان يكون بيانا بعبارة فلا يحتاج الى ثبات المولود  
 او ما يرس عن بيان بوجه يقيني فلا يمكن تحصيله عن برهان فلا يقين  
 الذي لا يكون اوسط علة ولا سبب ولا همل هذا اذ هو مضمون برهان كان  
 اذ تد بطل اقسامه المتعددة واجاب البعض بان هذا من الحكيم من التيقن  
 في الضرورية لا يخرج لم يتقدم قصور القياسات برهان الا ان كان  
 لعد لا يتشاهق الزام ذلك وفيه ان دليل الشيخ غير قاطع بين الضرورية  
 وغيرها على ان لم يتقدم قصور القياسات الخليفة التي يقيم في الهندسة  
 على القضايا بل على المسبب له سبب وكذا المنة في الطبيعي والفلسفة فيها  
 كما لا يخفى على الناظر فيها ووجه لعل مراد ان العلم اكل وهو اليقين العام  
 الضرورى غير التام بل العام سبقي بل الى الاكبر اما ان يكون بيانا بعبارة  
 او بيانا بضمه فالعلوم الجزئية التي يمكن عليها الزوال كما وان تكون معلومة  
 بالضرورة او بالبرهان غير العلم نعم يتقدم قصور برهان الى ان يطلق القاطع  
 فانه موضوع تام بل ان علمنا ان ينقل كلام الشيخ ويظن انهم لم يمت  
 فتقول قال الشيخ ثم تقول اذا كان مثل مجمل ما على موضوع وانما او سلبه

ذات الرضا وسلبه في وقت بعينه يكونان فيه بالضرورة علة تلك العلة  
 صارت النسبية بين الموضوع ومجول تلك النسبة وذلك الموضوع والمجول  
 ليس هما بالذات تلك النسبة بل النسبة بالزوج بديهي كما ان ناظرا  
 من غير هذا الوجه الذي صاوا الحكم ما بينهما ضرورية على تلك النسبة ومن  
 عن ان جهة غير الطبيعة التي لا يمكن ان لا يكون تلك الحال وذلك هو ان يعلم  
 بوجه ضرورة السبب الذي برهنا لان كل نسبة للمجول الى الموضوع المذكور  
 تقدره واقعة لان جهة التي رجعا العلة فهي واقعة من وجهه ان كان بالبرهان  
 يكون تدانهم ان لا يكونا ولم يعلم انه لا يمكن ان لا يكون كذلك ثم اورده  
 لثبوت هذا وهذا ايضا عند الله لا يقهر حق العلم لانه يعرض على مثال  
 الشيخ الرئيس فان الحكم الضرورى الواقع في حقيق في الواقع من غير اعتبار  
 المستبروكشف الى الذهن بصورته عند الشيخ او لشخصه المبدأ لا يمكن  
 عند غيره من البعض وانما حصل طرفي الذهن بصورته احواله اخرى يكون  
 صوره لا يمكن ان تكشف عند العقل تارة على تضادات الدارين ولتدبير  
 الخيون من التحقيق علة اليقين وليس مما يلزم ان يكون علما واحدا بل يكثر  
 عدما تختلف علة الوجود العقلي البرهان وانما جاز تضادات العلة فتقدر  
 ان يحصل علة الوجود العقلي حيثما يحسب وجود الحكم الضرورى في العقل  
 البتة وان جعل علة الوجود الواقعي في حكم العقل قطعا بان هذا الحكم ضرورى  
 فيكم اليقين هنا لا يمكن ان لا يكون لذا واذا حصل انه ضروري ان يكون علة علم  
 الشيء غير علة الوجود لذلك الشيء فان اوجد علة العلم بالحكم الضرورى وجد  
 العلم بضرورية من غير توقف على العلم للعلم وضرورة في الواقع فيكم العقل بان  
 هذا الحكم ضرورى في الواقع ولا يمكن ان لا يكون كما تقولنا اننا علمنا من غير احواله



ذات